

السعودية

في 21 يونيو/حزيران، أزاح الملك سلمان الأمير محمد بن نايف من منصبه كوزير للداخلية وولي للعهد، وعين ابنه محمد بن سلمان، وليًا للعهد ووزيرًا للدفاع. جاءت خطوة الخلافة هذه بعد وضع "هيئة التحقيق والادعاء العام" سيئة الصيت خارج سلطة وزارة الداخلية، وتحويلها إلى هيئة مستقلة تقدم تقاريرها مباشرة إلى القصر الملكي.

إضافة إلى ذلك، وضع الملك سلمان في يوليو/تموز وكالة الاستخبارات الداخلية وسلطات مكافحة الإرهاب خارج سلطة وزارة الداخلية ودمجها في "رئاسة أمن الدولة" المنشأة حديثًا، والتي تقدم تقاريرها مباشرة إلى القصر الملكي. في سبتمبر/أيلول، أصدر الملك مرسومًا يقضي بأن يُسمح للنساء بالقيادة ابتداءً من يونيو/حزيران 2018، منهيًا حظرًا طويل الأمد على قيادتهن.

خلال العام 2017، واصل التحالف الذي تقوده السعودية حملة عسكرية في اليمن ضد جماعة الحوثيين المتمردة وحلفائها السابقين، القوات الموالية للرئيس السابق المتوفى علي عبد الله صالح، شملت عشرات الغارات الجوية غير القانونية التي قتلت وجرحت آلاف المدنيين. وفي 5 يونيو/حزيران، قطعت السعودية والبحرين والإمارات علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، وأمرت بطرد المواطنين القطريين وعودة مواطنيها من قطر.

واصلت السلطات السعودية الاعتقالات، المحاكمات التعسفية، والإدانات بحق المعارضين السلميين. استمر عشرات الحقوقيين والناشطين في قضاء أحكام طويلة بالسجن لانتقادهم السلطات أو دعوتهم إلى إصلاحات سياسية وحقوقية. وواصلت السلطات التمييز ضد النساء والأقليات الدينية.

الغارات الجوية والحصار ضد اليمن

ارتكبت السعودية التي تقود التحالف المكون من 9 دول، الذي بدأ عمليات عسكرية ضد قوات الحوثي-صالح في اليمن في 26 مارس/آذار 2015، انتهاكات عديدة للقانون الإنساني الدولي. حتى نوفمبر/تشرين الثاني، قُتل 5,295 مدنيًا وجُرح 8,873 شخصًا على الأقل بحسب "مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان" (المفوضية)، والأرجح أن الحصيلة الحقيقية أعلى بكثير. في 2017، قالت المفوضية إن الغارات الجوية أكبر سبب منفرد لإصابات المدنيين.

منذ مارس/آذار 2015، وثقت "هيومن رايتس ووتش" 87 هجوماً للتحالف يبدو غير قانوني. بعض هذه الهجمات، التي قد يرقى بعضها إلى جرائم حرب، قتلت ألف مدني تقريباً وأصابت منازل، أسواقاً، مستشفيات، مدارس، ومساجد. نفذ التحالف 6 غارات جوية تبدو غير قانونية في اليمن ما بين يونيو/حزيران وسبتمبر/أيلول 2017، قتلت 55 مدنياً من بينهم 33 طفلاً. كما وثقت هيومن رايتس ووتش مهاجمة التحالف بقيادة السعودية مراراً المصانع والمخازن ومواقع محمية أخرى، في انتهاك لقوانين الحرب.

وثقت هيومن رايتس ووتش على الأقل 18 هجوماً للتحالف باستخدام الذخائر العنقودية، ما أدى إلى مقتل أو جرح عشرات المدنيين. السعودية ليست طرفاً في الاتفاقية التي تحظر الذخائر العنقودية. وفي ديسمبر/كانون الأول 2016، أعلن التحالف أنه سيتوقف عن استخدام ذخائر عنقودية بريطانية الصنع، ولكن في 2017، وثقت هيومن رايتس ووتش استخدامه ذخائر عنقودية برازيلية الصنع.

أدى الصراع إلى تفاقم الأزمة الإنسانية القائمة. وبحلول 2017، لم يعد حوالي 17 مليون يمني قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية، بحسب الأمم المتحدة. وأدى النزاع أيضاً إلى تفشٍّ غير مسبوق لوباء الكوليرا، مما أدى إلى وفاة ألفي شخص في سبتمبر/أيلول، وإصابات محتملة طالت ما يناهز 700 ألف شخص. دمّرت الحرب النظام الصحي في اليمن إلى حد كبير.

بحلول ديسمبر/كانون الأول، أعلن التحالف الذي تقوده السعودية نتائج تحقيقات أولية في نحو 40 من الهجمات الجوية التي شنها على نطاق واسع، وتسببت في وقوع إصابات بين المدنيين. وتوصل فريق المحققين الذي عينه التحالف إلى أنه في جميع الحالات تقريباً، كان التحالف يسعى إلى تحقيق هدف عسكري مشروع، وأوصى بتعويض للضحايا في عدد قليل من الهجمات. لم تتخذ أي خطوات لدفع تعويضات لضحاياها أو ملاحقة الأفراد الذين ارتكبوا جرائم حرب، على حد علم هيومن رايتس ووتش.

في سبتمبر/أيلول، أنشأ "مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة" هيئة دولية مستقلة لإجراء تحقيقات شاملة في الانتهاكات في اليمن.

حرية التعبير، تكوين الجمعيات، والمعتقد

بدءاً من 10 سبتمبر/أيلول، نفذت السلطات السعودية موجة من الاعتقالات ضد رجال الدين وغيرهم في ما يبدو أنها حملة منسقة ضد المعارضة.

استمرت السعودية في قمع الناشطين المطالبين بالإصلاح والمعارضين السلميين. وفي أوائل عام 2017، ألقت السلطات القبض على الحقوقيين عصام كوشك، عيسى النخيفي، علي شعبان، وأحمد المشيخ. أحالت كوشك والنخيفي على "المحكمة الجزائية المتخصصة"، وهي محكمة مكافحة

الإرهاب في البلاد، بتهم نابغة فقط من عملهم الحقوقي. تواصل السعودية استخدام قوانين مكافحة الإرهاب لعام 2014 لقمع التعبير والمعارضة السياسيين.

يقضي أكثر من 12 ناشطا بارزا أُدينوا بتهم متصلة بأنشطتهم السلمية أحكاما طويلة بالسجن. ما زال الناشط البارز وليد أبو الخير يقضي حكما بالسجن 15 عاما من المحكمة الجزائية المتخصصة، التي أدانته عام 2014 بتهم نابغة فقط من انتقاداته السلمية في مقابلات إعلامية وعلى وسائل التواصل الاجتماعي للانتهاكات الحقوية. قضى المدون البارز رائف بدوي عامه الرابع وراء القضبان ضمن عقوبة السجن لمدة 10 سنوات الصادرة ضده، ولكن السلطات لم تجلده عامي 2016 و2017 كما فعلت في يناير/كانون الثاني 2015.

في 18 يناير/كانون الثاني، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة على نذير الماجد بالسجن 7 سنوات وحظر السفر إلى الخارج 7 سنوات لمشاركته في احتجاجات في المنطقة الشرقية السعودية عام 2011 ضد التمييز ضد الأقلية الشيعية في البلاد، الاتصال مع وسائل إعلام ومنظمات حقوقية دولية، وكتابة مقالات تدعو إلى وقف التمييز ضد الشيعة.

بحلول عام 2017، سجنّت السعودية معظم مؤسسي "جمعية الحقوق المدنية والسياسية" المحظورة. وفي أغسطس/آب، أيدت محكمة الاستئناف حكما بالسجن 8 سنوات ضد الناشط عبد العزيز الشبيلي العضو في الجمعية، فقط لدعوته السلمية المطالبة بالإصلاح.

لا تقبل المملكة بممارسة أتباع الديانات غير الإسلامية شعائرهم في الأماكن العامة، وتميز بشكل ممنهج ضد الأقليات المسلمة، وعلى الأخص الشيعة الاثني عشرية والإسماعيلية، بما يشمل التمييز في التعليم الحكومي، القضاء، الحريات الدينية، والتوظيف. استمرت السلطات الدينية الحكومية، في تصريحاتها ووثائقها العامة، في تحقير التفسيرات والمفاهيم الإسلامية التي يعتنقها الشيعة والمتصوفون.

ليس في المملكة قوانين مكتوبة تخص التوجه الجنسي أو الهوية الجندرية، لكن القضاة يستخدمون مبادئ شرعية غير مدونة لمعاقبة الأشخاص المشتبه بإقامتهم علاقات جنسية خارج الزواج، بما يشمل الزنا والجنس المثلي. إذا أقيمت هذه العلاقات عبر الإنترنت، يستخدم القضاة والادعاء بنودا مبهمه من "نظام مكافحة جرائم المعلوماتية" الذي يجرم الأنشطة الإلكترونية التي تمس "النظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، أو حرمة الحياة الخاصة".

في فبراير/شباط 2017، ألقّت الشرطة السعودية القبض على 35 مواطنا باكستانيًا، كان بعضهم نساء متحوّلات جنديًا، وتوفيت إحداهن أثناء الاحتجاز. قالت عائلتها إن جسدها كان يحمل علامات تعذيب، بينما قالت السلطات السعودية إنها توفيت جراء أزمة قلبية.

العدالة الجنائية

تطبق السعودية الشريعة الإسلامية بصفتها قانونها الوطني. لا يوجد قانون عقوبات مدون، إنما أصدرت الحكومة بعض القوانين والأنظمة التي تُخضع بعض المخالفات واسعة التعريف لعقوبات جنائية. لكن في غياب أي قانون جنائي مكتوب أو أنظمة دقيقة الصياغة، يمكن للقضاة والادعاء تجريم جملة عريضة من المخالفات في ظل اتهامات فضفاضة وعامة، مثل "الخروج على ولي الأمر" أو "محاولة تشويه سمعة المملكة".

يواجه المحتجزون وبينهم الأطفال انتهاكات ممنهجة ومتفشية لسلامة الإجراءات القانونية وإجراءات المحاكمة العادلة، بما يشمل التوقيف التعسفي. لا تُخطر السلطات المتهمين دائما بالجريمة التي اتهموا بها، ولا تسمح لهم بالاطلاع على أدلة الادعاء، وأحيانا حتى بعد بدء المحاكمات. بشكل عام لا تسمح السلطات للمحامين بمساعدة المشتبه بهم أثناء مرحلة الاستجواب، وتعيقهم أحيانا عن استجواب الشهود وعرض الأدلة في المحكمة.

كثيرا ما يحكم القضاة على المدعى عليهم بمئات الجلدات. يمكن محاكمة الأطفال في جرائم يُعاقب عليها بالإعدام وأن يحكم عليهم كبالغين إذا ظهرت عليهم علامات البلوغ.

خلال 2017، واصلت السلطات احتجاز المشتبه بهم لشهور أو حتى سنوات دون مراجعة أو ملاحظات قضائية. في منتصف سبتمبر/أيلول، اعتقلت السلطات السعودية عشرات الأشخاص، بمن فيهم رجال دين ومتفقين بارزين، في ما يبدو أنها حملة قمع منسقة ضد المعارضة. في 4 نوفمبر/تشرين الثاني، بدأت السلطات السعودية اعتقالا جماعيا لأمرء ومسؤولين حكوميين حاليين وسابقين ورجال أعمال بارزين لمزاعم الفساد ضدّهم، وذكرت تقارير أن بعضهم احتُجز في فندق 5 نجوم في الرياض.

حتى نوفمبر/تشرين الثاني، كان كل من علي النمر، داود المرهون، وعبدالله الزاهر رهن الاحتجاز في انتظار الإعدام، بزعم ارتكابهم جرائم على صلة بالتظاهر وهم أطفال في عامي 2011 و2012. أُرجم القضاة السعوديون الأحكام بالإعدام إلى اعترافات تراجع عنها المتهمون الثلاثة في المحكمة وقالوا إنها انتزعت منهم تحت الإكراه، ولم تحقق المحاكم في ادعاءات التعذيب لانتزاع الاعترافات.

في منتصف يوليو/تموز، أيدت المحكمة العليا السعودية أحكام الإعدام بحق 14 من شيعة السعودية بعد محاكمة غير عادلة على جرائم متعلقة بالاحتجاج. أدانت المحاكم الـ 14 على أساس اعترافات نفوها في المحكمة، قائلين إنهم أُجبروا عليها تحت الإكراه. وفي يوليو/تموز، أيدت محكمة استئناف أحكام الإعدام بحق 15 رجلا آخرين متهمين بالتجسس لصالح إيران. ويتطلب الحكم الآن موافقة المحكمة العليا وتوقيع الملك.

في أواخر يوليو/تموز، حاصرت قوات الأمن السعودية مدينة العوامية ذات الأغلبية الشيعية وأغلقتها، حيث واجهت جماعة مسلحة مختبئة في حي تاريخي تقرر هدمه. أدى العنف في العوامية، الذي بدأ في مايو/أيار، إلى وقوع قتلى ومصابين بين السكان وألحق أضراراً جسيمة بالبلدة. وقال سكان وناشطون إن قوات الأمن أطلقت النار على مدنيين في مناطق بعيدة عن الاشتباكات، وبقي السكان الذين مكثوا في العوامية دون خدمات أساسية مثل الرعاية الطبية. فر معظم السكان من الاشتباكات.

وفقاً لبيانات وزارة الداخلية، أدمت السعودية 138 شخصاً بين يناير/كانون الثاني وأوائل ديسمبر/كانون الأول، معظمهم بسبب جرائم القتل والمخدرات. وأدين 75 شخصاً ممن أعدموا بتهم جرائم غير عنيفة. تنفذ معظم عمليات الإعدام بقطع الرأس، وأحياناً في الأماكن العامة.

حقوق المرأة

تواجه السعوديات عوائق رسمية وغير رسمية عندما يحاولن اتخاذ قرار أو إجراء دون حضور أو موافقة قريب ذكراً لهن.

في أبريل/نيسان، أصدر الملك سلمان أمراً ينص على أنه لا يمكن للمؤسسات الحكومية منع النساء من الحصول على الخدمات الحكومية لمجرد عدم نيلهن موافقة ولي الأمر، إلا إذا اقتضت القوانين القائمة ذلك. إذا ما نُفذ الأمر بشكل مناسب، يمكنه إنهاء متطلبات موافقة الوصي التعسفية التي تفرضها البيروقراطيات الحكومية على المرأة. بمقتضى هذا الأمر، طُلب من جميع المؤسسات الحكومية أن تقدم قائمة بالإجراءات التي تتطلب موافقة ولي الأمر بحلول منتصف يوليو/تموز، ما يشير إلى أن السلطات قد تعيد النظر في هذه القوانين والأنظمة أو حتى تلغي بعضها.

مع ذلك، ما زال نظام ولاية الأمر السعودي التمييزي قائماً رغم تعهدات حكومية بإلغائه. في ظل هذا النظام، يتوجب على النساء، من أجل السفر أو الزواج أو الخروج من السجن، تحصيل إذن ولي الأمر، ويكون في العادة الزوج أو الأب أو الأخ أو الابن. كما قد يُطلب منهن تحصيل إذن ولي الأمر من أجل العمل أو الحصول على الرعاية الصحية. تواجه النساء صعوبات في إجراء جملة من المعاملات دون قريب ذكراً، من تأجير الشقق السكنية وحتى رفع الدعاوى القضائية.

في يوليو/تموز، احتجزت السلطات لفترة وجيزة امرأة تدعى "خلود" بعد أن ظهرت في فيديو "سنان تشات" على ما يبدو، وهي ترتدي تنورة قصيرة وقميصاً يكشف جزءاً من بطنها، وهي تسير في أنحاء قرية عشيقير التاريخية، على بعد 100 ميل إلى الشمال من الرياض. ولل سعودية قواعد صارمة في اللباس، حيث يجب على المرأة ارتداء عباءة سوداء وحجاب.

في سبتمبر/أيلول، أصدر الملك قرارا يقضي بالسماح للمرأة بالقيادة ابتداء من يونيو/حزيران 2018. ومع ذلك، يُفترض أن تتخذ لجنة وزارية "الترتيبات اللازمة لإنفاذ ذلك" في غضون 30 يوما. نقلت "رويترز" عن السفير السعودي في الولايات المتحدة الأمير خالد بن سلمان أن النساء لن يحتجن إذنا من ولي أمر للحصول على رخصة، وسيُسمح لهن بالقيادة دون حضور ولي أمرهن. لكن ليس واضحا ما إذا كانت هناك قواعد تقييدية أخرى ستنطبق. وشملت المقترحات السابقة لإنهاء حظر القيادة قيودا مثل تحديد سن تراخيص القيادة للنساء في سن 30 فما فوق، أو السماح لهن بالقيادة فقط خلال ساعات النهار.

تستمر السعودية في التمييز ضد النساء والفتيات، إذ تحرمهن من المساواة في فرص ممارسة ولعب الرياضة مثل الرجال والصبية. وفي خطوة إيجابية، أعلنت وزارة التعليم السعودية في يوليو/تموز أن مدارس الفتيات السعودية سوف تقدم برنامجا للتربية البدنية ابتداء من نهاية العام الدراسي 2017 "وفق الضوابط الشرعية وبالتدرج حسب الإمكانيات المتوفرة في كل مدرسة"، بما فيها القاعات الرياضية والمدربات المختصات. لا توجد في مدارس الفتيات العامة حاليا مرافق رياضية، ولم يوضح البيان ما إذا ستكون التربية البدنية إلزامية للفتيات، أو إذا كانت المدارس ستطالب الفتيات بالحصول على إذن من الوالدين للاتحاق بحصص التربية البدنية. في أكتوبر/تشرين الأول، أعلنت السلطات أنها ستسمح للنساء بحضور المناسبات الرياضية العامة لأول مرة.

العمال الوافدون

يوجد أكثر من 9 ملايين عامل مهاجر يقومون بأعمال يدوية ومكتبية وخدمية، يشكلون أكثر من نصف قوة العمل. يعاني بعضهم من الانتهاكات والاستغلال، الذي يرقى أحيانا إلى مصاف ظروف العمل الجبري.

يربط نظام الكفالة تصاريح إقامة العمال الوافدين بصاحب العمل "الكفيل"، الذي تعد موافقته الكتابية ضرورية لتغيير العامل صاحب العمل أو الخروج من البلاد في الظروف العادية. يصادر بعض أصحاب العمل بصفة غير قانونية جوازات السفر ويحبسون الرواتب ويجبرون المهاجرين على العمل ضد إرادتهم. كما تفرض السعودية تأشيرة الخروج، وتجبر العمال الوافدين على استصدار تصريح من صاحب العمل قبل مغادرة المملكة. يمكن اتهام العامل الذي يترك صاحب العمل دون موافقته بـ "الهروب" ويواجه السجن والترحيل. هذا النظام يمكن أن يحاصر العمال في ظروف مسيئة ويعاقب الضحايا الذين يهربون من الانتهاكات.

في مارس/آذار، أعلنت السعودية نيتها ترحيل العمال الأجانب الذين وُجدوا في حالة انتهاك لقوانين العمل القائمة، بمن فيهم من لا يحمل تصاريح إقامة أو عمل سارية المفعول، أو الذين وُجدوا يعملون لحساب صاحب عمل آخر غير الكفيل القانوني. أمرت السلطات بأن يقوم المهاجرون الذين لا يحملون وثائق بتسجيل نيتهم المغادرة لدى السلطات السعودية بحلول 24 أغسطس/آب، وإلا واجهوا

الاعتقال، الغرامات، وانتهاء بالترحيل. من بين العمال المهاجرين الذين يقدر عددهم بـ 10 ملايين في السعودية، يصل عدد الإثيوبيين إلى 500 ألف، حيث فر عدد كبير منهم من الانتهاكات الخطيرة التي ارتكبتها الحكومة الإثيوبية.

السعودية ليست طرفاً في اتفاقية اللاجئين لعام 1951، ولم تنشئ نظام لجوء يمكن الأشخاص الذين يخشون من العودة إلى الأماكن التي تتعرض فيها حياتهم أو حريتهم للتهديد من طلب اللجوء، أو يمنع إعادتهم إليها قسراً.

واجهت العمالة المنزلية – وأغلبها من النساء – جملة من الانتهاكات، بينها الإفراط في العمل، تقييد الإقامة، عدم سداد الأجور، الحرمان من الطعام، والأذى النفسي والبدني والجنسي دون محاسبة السلطات لأصحاب العمل. العاملات اللواتي يحاولن الإبلاغ عن أصحاب عملهن المسيئين يواجهن أحياناً الملاحقة القضائية بموجب اتهامات مضادة بالسرقة و"الشعوذة" و"السحر".

الأطراف الدولية الرئيسية

أبدت الولايات المتحدة انتقادات خافتة لانتهاكات السعودية لحقوق الإنسان. في الوقت نفسه، وبصفتها طرف في النزاع المسلح في اليمن، قدمت الولايات المتحدة مساعدات لوجستية ودعمًا معلوماتياً لقوات التحالف بقيادة السعودية، شمل تزويد طائرات التحالف بالوقود في الطلعات الجوية في اليمن. خلال زيارة إلى الرياض في مايو/أيار، أعلن الرئيس ترامب عن صفقات تسليح بقيمة 110 مليارات دولار إلى السعودية، رغم معارضة كبيرة من أعضاء في الكونغرس خشية سلوك السعودية في اليمن. في يونيو/حزيران، صوت مجلس الشيوخ الأمريكي بهامش ضيق على بيع الذخائر الموجهة بدقة إلى السعودية بقيمة حوالي 500 مليون دولار، بـ53 صوتاً مقابل 47.

في أبريل/نيسان، انتخبت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة السعودية عضواً في "لجنة وضع المرأة" الأممية، وهي هيئة "مكرسة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"، على الرغم من سجلها في التمييز المنهجي الطويل الأجل ضد النساء. في مايو/أيار، عقدت "اليونسكو"، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منتداهما السابع للمنظمات غير الحكومية في الرياض، على الرغم من أن السعودية لا تسمح للمنظمات غير الحكومية المستقلة أو الناشطين بالعمل، وتزج بالمدافعين عن حقوق الإنسان في السجن. في يونيو/حزيران، انتُخبت السعودية عضواً منتدباً في مجلس إدارة "منظمة العمل الدولية"، رغم منع تأسيس النقابات في السعودية، واستمرار الانتشار الواسع للانتهاكات ضد العمال المهاجرين. رغم سجلها الحقوقي السيئ في الداخل والخارج، فإن السعودية تخدم حالياً ولايتها الثانية كعضو في مجلس حقوق الإنسان الأممي.

في سبتمبر/أيلول، أنشأ مجلس حقوق الإنسان بالإجماع مجموعة من الخبراء البارزين لإجراء تحقيقات دولية في الانتهاكات والتجاوزات في اليمن. وفي أكتوبر/تشرين الأول، وضع الأمين العام

للأمم المتحدة التحالف بقيادة السعودية على "قائمة العار" للانتهاكات التي ترتكبها ضد الأطفال في اليمن.